

أبرز مضامين البيان الصادر عن وكالة فيتش بشأن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت

أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية "فيتش" (Fitch Ratings) تصنيف دولة الكويت عند المرتبة "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة، جاء ذلك في تصريح صحفي لبنك الكويت المركزي سلط فيه الضوء على أبرز مضامين بيان الوكالة بشأن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت الصادر في 13 سبتمبر 2024.

وفيما يتعلق بمرتكات التصنيف الرئيسية، جاء التصنيف الحالي مدعومًا بمتانة الأوضاع المالية المحلية وقوة الميزان الخارجي على نحو استثنائي، في حين جاء التصنيف مقيّدًا بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي والدعوم الاجتماعية الكبيرة وضخامة حجم القطاع العام الذي يصعب استدامته على المدى الطويل.

وعلى جانب الموازين الخارجية، أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت ما تزال الأقوى من حيث تلك الموازين مقارنة بكافة الدول التي تصنفها الوكالة. ومن المتوقع أن يرتفع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى نحو 538% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 فيما توقع أن يرتفع متوسط تلك الأصول خلال عامي 2025-2026 إلى نحو 553% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما من حيث تنفيذ الإصلاحات، فقد أشارت الوكالة إلى تركيز خطط الإصلاح الأولية على تنويع الإيرادات العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحديد سقف للإنفاق متوسط الأجل عند نحو 24.5 مليار دينار كويتي أي ما يمثل نحو 48% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السنة المالية 2025/24، وهو أقل من مستوى الإنفاق للسنة المالية 2024/23.

كما ذكرت الوكالة أن الحكومة تهدف إلى تمرير قانون السيولة/الدين العام، الذي من شأنه أن يوفر التمويل اللازم، بعد انتهاء قانون الدين العام السابق في عام 2017، ومن المتوقع أن يتم تمرير قانون السيولة في السنة المالية القادمة 2026/25، مضيفاً أنه حتى في حال عدم تمرير قانون السيولة، ستظل الحكومة قادرة على تلبية التزاماتها التمويلية في السنوات القادمة في ظل المصدات المالية المتاحة.

وعلى صعيد تطورات أوضاع الموازنة العامة، أشارت الوكالة إلى أن عجز الموازنة يتسع إلى نحو 4.4% و6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الماليتين 2025/24 و2026/25 على التوالي مقارنة بنحو 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/23. وتخطط الحكومة لترشيد المصروفات العامة بما يتماشى مع مستهدفات الإنفاق، من خلال تخفيضات متواضعة في النفقات غير الأساسية. ومع ذلك، أشارت الوكالة إلى أنه من غير المرجح إجراء إصلاحات على صعيد الإنفاق الكبير على التوظيف في القطاع العام والرعاية الاجتماعية (وهو ما يشكل نحو 81% من إجمالي الإنفاق العام، ونحو 41% من الناتج المحلي الإجمالي)، مما يُبقي على إجمالي الإنفاق بالقرب من السقف المستهدف. ومن المتوقع بحسب الوكالة أن تستمر الإيرادات العامة في الانخفاض، حتى مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بشكل متواضع، وتخفيف التراجع في الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط جزئيًا من خلال المراجعة المحتملة لحصص إنتاج النفط في "أوبك+" اعتبارًا من الربع الرابع من عام 2024.

كما أشارت الوكالة إلى أن هناك استمرارًا في الاعتماد على أصول صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز ميزانيتها وتلبية الاستحقاقات المحلية خلال السنة المالية 2025/24. كما تفترض الوكالة أن تستأنف الحكومة الاقتراض العام خلال السنة المالية 2026/25، مع تمويل حوالي 30% من العجز عن طريق إصدار الديون.

وفيما يتصل بنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ذكرت الوكالة أن النسبة لا تزال منخفضة عند نحو 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/23. ومن المتوقع أن يظل مستوى الدين دون تغيير إلى حد كبير في السنة المالية 2025/24 بافتراض إقرار قانون السيولة في السنة المالية 2026/25. ومع العجز المتوقع للمالية العامة وانخفاض أسعار النفط العالمية، تتوقع الوكالة ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2026/25 وأن يستمر عند نفس النسبة في السنة المالية 2027/26، على الرغم من استحقاق سندات دولية بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي في شهر مارس 2027، ومع ذلك، من المتوقع أن تظل مستويات الدين أقل بكثير من نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك أشارت الوكالة إلى أن تأثير الصراع في الشرق الأوسط وانقطاعات الشحن في البحر الأحمر محدود على دولة الكويت. ومع ذلك، فإن الاعتماد على النفط يؤثر على التصنيف السيادي، وتبقى نتائج الميزانية العامة شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط.

وعلى صعيد معايير الحوكمة، أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت قد حصلت على درجة ملائمة فيما يتعلق بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)، حيث حصلت على الدرجة "5" لكل من الاستقرار السياسي والحقوق وسيادة القانون والجودة المؤسسية والتنظيمية ومراقبة الفساد. وتحتل دولة الكويت مرتبة متوسطة عند 53 (أعلى رتبة 100 وأدنى رتبة 1) في تصنيف مؤشرات الحوكمة الصادر عن مجموعة البنك الدولي (WBGI).

وعددت الوكالة أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض التصنيف الائتماني السيادي في حال ظهور بوادر لزيادة الضغط على سيولة صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم إقرار قانون جديد للسيولة، وغياب التدابير البديلة لضمان استمرار الحكومة في الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خدمة الدين. كذلك يمكن تخفيض التصنيف في حال تدهور الأوضاع المالية والموازن الخارجية بشكل كبير نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة. ومن جانب آخر، ذكرت الوكالة أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى رفع التصنيف الائتماني السيادي في حال ظهور بوادر على قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية طويلة الأجل، مثل تنفيذ خطة واضحة للحد من العجز في الميزانية العامة للدولة تكون قادرة على الصمود أمام انخفاض أسعار النفط، فضلاً عن اعتماد استراتيجية تمويلية حكومية شفافة ومستدامة.

2024/9/13